ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

إستراتيجية قطاع التكوين المهني للإدماج الاجتماعي للمتسربين مدرسيا وفق متطلبات سوق الشغل بالجزائر

The vocational training sector's strategy for the social integration of school dropouts, in accordance with the requirements of the Algerian labor market

مداح بن عودة

[1] جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)، Benaouda.meddah@univ-mosta.dz

تاريخ الإستلام: 2026/08/14 تاريخ القبول: 2026/09/13

ملخص: يقع على عاتق مؤسسات التكوين المهني في الجزائر مسؤولية احتواء و إعادة إدماج المتسربين مدرسيا،أي أولئك الشباب والشابات الذين توقفوا بسبب أو للآخر عن الدراسة دون حصولهم على أي مؤهل علمي يمنحهم الفرصة في الولوج إلى عالم الشغل.وبهذا فمصيرهم الشارع ومخاطره ،أو الالتحاق بإحدى مؤسسات التكوين المهني وإعادة إندماجهم في مسار التربية و التكوين.ولئن كان دور التكوين المهني ثنائي الأبعاد فهو يعد الشباب لعالم الشغل ،وفي الوقت نفسه يزود عالم الشغل باليد العاملة المؤهلة.فإنه يضيف إلى هذه الثنائية بعدا ثالثا ألا وهو البعد الاجتماعي، و الذي يتجلى في حماية الشباب المتسرب مدرسيا من الانحراف و إعادة إدماجهم تربويا و اجتماعيا ، و بالتالي المحافظة بشكل مباشر على أمن المجتمع. و على ضوء ذلك نتساءل في دراستنا عن واقع الاستراتيجية المتبعة من قبل مؤسسات التكوين المهني في استيعاب الأعداد الكبيرة من المتسربين مدرسيا ،وإعادة ادماجهم تربويا و اجتماعيا و مهنيا وفقا لما يتطلبه سوق الشغل بالجزائر

الكلمات المفتاحية : الأمن الاجتماعي؛ الادماج الاجتماعي؛ التكوين المهني؛ التسرب المدرسي؛ الشباب؛ سوق العمل.

Abstract:
Vocational training institutions in Algeria bear the responsibility of containing and reintegrating school dropouts that is, young men and women who have discontinued their studies for one reason or another without obtaining any academic qualification that would allow them to enter the job market. Their fate thus lies either on the streets and their dangers, or in joining a vocational training institution and being reintegrated into the educational and training system. While the role of vocational training is twofold preparing young people for the job market while simultaneously supplying it with a qualified workforce it adds a third dimension: the social dimension. This dimension is manifested in protecting school dropouts from delinquency and reintegrating them educationally and socially, thereby directly contributing to the security of society. In light of this, our study examines the reality of the strategies employed by vocational training institutions to absorb the large numbers of school dropouts and reintegrate them educationally, socially, and professionally, according to the demands of the Algerian job market.

Keywords Social security; social inclusion; vocational training; school dropout; youth; labor market

مقدمة:

يعد التكوين المهني أحد أهم القطاعات الحيوية ،و التي أصبحت تحتل مكانة رئيسية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المعاصرة .فهو يساهم بشكل مباشر في تنمية هذه المجتمعات في كل جوانب الحياة الاقتصادية و حتى الاجتماعية . وعلى هذا الأساس يكتسي قطاع التكوين المهني كل هذه الأهمية نظرا للدور الفعال الذي يقوم به من أجل التكفل بعملية تكوين الموارد البشرية وتأهيلها اقتصاديا ،وعليه تزويد المجتمع برأس مال بشري مؤهل معرفيا ، مكون مهنيا قادر على المساهمة المباشرة و الفعالة في بعث عجلة التنمية الشاملة للمجتمع ،و في ترقيته اقتصاديا و اجتماعيا .و يعمل قطاع التكوين المهني كذلك على ضمان إعادة التأهيل الدوري للموارد البشرية ،و تكوينهم تكوينا يستجيب للمستجدات العلمية و التكنولوجية و الاقتصادية المعاصرة .

ومن جهة أخرى فإن لقطاع التكوين المهني وظيفة اجتماعية تربوية تتجسد في أنه يعمل على إدماج وإعادة إدماج جموع الشباب الذين فشلوا مدرسيا، ولم يتمكنوا لسبب أو لآخر من مواصلة مسيرتهم الدراسية .و لم يحصلوا على المؤهل العلمي المعرفي الذي يسمح لهم بالاندماج في المجتمع وفي مؤسساته المختلفة .

و بالأخص تلك الفئة التي تنقطع عن الدراسة في سن مبكرة ، وقبل أن ينهوا حتى مرحلة تعليمهم الأساسي، و أعمارهم تتراوح بين 12 و 16 سنة .فهم كبار على الاستمرار في المدرسة و مواصلة مسيرتهم التعليمية ، وفي نفس الوقت صغار على الانخراط في سوق الشغل و الحياة الاجتماعية ، و ليس لهم المقدرة على مواجهة تحديات الشارع بكل تجاذباته و بكل سلبياته الأخلاقية و الاجتماعية .فضلا على عدم قدرتهم أو استيعابهم لتلك النظرة الدونية التي يواجههم بها محيطهم الاجتماعي ، بدءا من الأسرة ووصلا إلى المؤسسات الرسمية للمجتمع.

وأمام هذه الوضعية الاجتماعية التي يتزايد حجمها كل سنة ، و التي أصبحت فعلا تمثل المحرك الرئيسي لكل تلك الظواهر السلبية التي يعاني منها مجتمعنا من عنف ، وانحراف أخلاقي وسلوكي ، وبطالة ...الخ. وعلى ضوء ما تقدم يتجلى لنا الدور المحوري لقطاع التكوين المهني ، ليس فقط من الناحية الاقتصادية و لكن بدرجة أكبر من الناحية الاجتماعية . حيث يمكن له أن يساهم في إعادة الاعتبار الاجتماعي لهذه الفئة الهامة في المجتمع ، وذلك بتأهيلهم تربويا واجتماعيا ،ثم بعد ذلك تزويدهم بالمهارات و الكفاءات المهنية التي تضمن لهم الاندماج الفعال في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية .و بالتالي تأمين المجتمع من خطر انتقال هذه الفئة إلى دوائر الانحراف .

غير أن قطاع التكوين المهني لم يتمكن في واقع الحال من استقطاب إلا نسبة قليلة و ضئيلة من العدد الكبير للمتسربين مدرسيا ،و الذي يتزايد ارتفاعا كل سنة .

وعليه نتساءل من خلال هذه المداخلة عن طبيعة الاستراتيجية التي ينتهجها المجتمع من خلال قطاع التكوين المهني من أجل أن يضمن الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي لفئة المتسربين مدرسيا، آخذا بحسبانه المتطلبات الحقيقية لسوق الشغل بالجزائر .

تحديد المفاهيم:

التكوين المهني : يعد مصطلح التكوين المهني ، من المصطلحات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية و أهمها الثورة الصناعية في أوروبا . وكذلك زيادة اهتمام المجتمعات المعاصرة بتثمين الموارد البشرية ، والعمل على إعدادهم و إكسابهم المهارات و الكفاءات المهنية المتنوعة .

فالتكوين المهني يقصد به " إعداد الفرد مهنيا وتدريبه على مهنة معينة . قصد رفع كفايته الانتاجية و إكسابه مهارات جديدة والتدريب المهني هو نوع من التدريب الذي يتضمن تنمية المهارات و الخبرات الحرفية أو المهنية "(برعي ، فن التدريب الحديث في مجالات التنمية ،1970).

كما يعرف كذلك على أنه "عملية تعلم و تعليم تمكن الفرد من اتقان مهنته و التكيف مع ظروف عمله ..."(برعي ، التخطيط للتدريب في مجال التنمية ،1968).

ويعرف كذلك على أنه " إعداد الأفراد مهنيا و تدريبهم على مهن معينة، قصد رفع مستوى إنتاجهم وإكسابهم مهارات جديدة " (سلاطنية ،2010)، ويحدد مفهوم التكوين المهني أيضا على أنه " إعداد الأفراد إعدادا مهنيا ، و تدريبهم على مهن معينة قصد رفع مستوى إنتاجهم و إكسابهم مهارات جديدة " (العمري ، 2006).

ونعرفه كذلك على أنه نشاط يسمح باكتساب تأهيل مهني أو مجموعة من المؤهلات أ المهارات المهنية المحددة مهما كان نوعها و ذلك لأي إنسان بالغ و مستعد لنيل عمل بغض النظر عن مستوى و نوعية العمل اللذي سيناله " (قرود ،2014).

التسرب المدرسي : يعرف التسرب المدرسي على أنه " التخلي عن الدراسة لأسباب اجتماعية أو اقتصادية ، ويشمل التلاميذ الذين يلفظهم النظام التربوي قبل انهائهم مرحلة من مراحل التعليم . أي أن التسرب المدرسي يشمل حالتين ، حالة التخلي التلقائي عن الدراسة ، وحالة الفصل النهائي أو الإقصاء أو الطرد ." (القلا ، 1977)

وجاء في تعريف آخر أن التسرب المدرسي يعني " انقطاع التلاميذ عن المدرسة انقطاعا جزئيا أو تاما ، ماديا أو معنويا بالشكل الذي لا يستطيع معه التلاميذ المتسربين أيتموا دراستهم بنجاح محققين الأهداف المنوطة بالتعلم ." (عمر ،2004)

ويعرف كذلك على أنه " انقطاع الطالب عن الدراسة انقطاعا نهائيا قبل أن يتم التلميذ المرحلة الإلزامية ، وعليه فالمتسرب هو الطالب أو المتعلم الذي يترك المدرسة أو الدراسة لسبب من الأسباب الكثيرة و خصوصا تدني التحصيل الدراسي الذي من الممكن أن يصطدم بها خلال المرحلة التعليمية و قبل نهاية المرحلة ، أي أنه يترك المدرسة قبل الأوان أو الوقت المحدد لإنهاء و إتمام المرحلة التعليمية بنجاح ، أو بأي شكل من الأشكال . " (عبد الله ، 2005) ونعرفه في هذه المداخلة على أنه الانقطاع النهائي عن الدراسة لأسباب اجتماعية ، اقتصادية ، أو تربوية ، ودون تمكن التلاميذ من الحصول على المؤهل العلمي الذي يمكّنه من الاندماج في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الذي ينتمي إليه.

1.التكوين المهني أهدافه ،أهميته، وعناصره :

تتجسد أهمية قطاع التكوين المهني في أنه يعمل على تلبية حاجيات المجتمع الاقتصادية ، المتعددة الجوانب و التخصصات . ويعتبر أيضا وسيلة أساسية لتنمية المجتمع ، فهو يساهم في تطوير الصناعة و الفلاحة و مختلف النشاطات الاقتصادية . و بالتالي فهو عامل مهم في تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة للحياة الاجتماعية .

فاشتغال التكوين المهني بإعداد الأفراد و بإكسابهم المهارات و الكفاءات المهنية مما تجعل منه إطارا فعالا في ترقية الموارد البشرية وفي تكوين الرأس المال البشري الذي تزخر به المجتمعات المعاصرة، كما أنه يساهم في التخفيف من حدة النتائج السلبية لظاهرة البطالة.(علي، 2001).

ومن ناحية أخرى، تتجلى أهمية التكوين المهني في أنه يسمح للمجتمعات المعاصرة بالمواكبة التغيرات السريعة في المجال التكنولوجي وتأثيراتها على إنتاجها الاقتصادي. فالتغير السريع في وسائل وأساليب الإنتاج يتطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة لتطوير منظومة التكوين المهني. ووفقا لهذه المستجدات والتطورات العلمية، ومن أجل توفير العمالة المؤهلة والقادرة على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة، والحفاظ على التوازنات بين مخرجات التكوين المهني والاحتياجات الفعلية لمتطلبات الشغل. (جرو،2015).

وإستنادا على ما سبق تتعدد أهداف التكوين المهني وتتوزع على عدة مجالات اجتماعية، وتتمثل في التكفل بالشباب بكل أصنافه، وخاصة منهم أولئك الذين لم يتمكنوا من مواصلة مسيرتهم الدراسية. فيعمل التكوين المهني على تزويدهم بالمهارات المهنية حتى يتمكنوا من الاندماج الإيجابي في الحياة الاجتماعية للمجتمع. (بلقاسم، 1996) . وللتكوين المهني أهداف اقتصادية تتمثل في تزويد الاقتصاد الوطني والمؤسسات الاقتصادية المختلفة باليد العاملة المؤهلة، والتي تساهم في شكل مباشر في ضمان استمرارية هذه المؤسسات ونجاعتها اقتصاديا. كما يساهم التكوين المهني كذلك في إعداد القوى العاملة لمواجهة احتياجات التنمية الشاملة للمجتمع.

أما على المستوى الفردي، فيهدف نظام التكوين المهني أولا إلى إعادة الثقة لأولئك الشباب المتسربين مدرسيا، والعمل على إدماجهم في الوسط الاقتصادي، وبالتالي ضمان إيجابيتهم في المجتمع، وإبعادهم عن كل مظاهر الانحراف، وعن باقي الآفات الاجتماعية السلبية، وكذا تحويلهم من فئة فاشلة دراسيا إلى فئة ناجحة اجتماعيا. يمكنها أن تساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي ينتمون إليه.

ولنظام التكوين المهني خمس عناصر رئيسية، مترابطة فيما بينها ومتكاملة، ولها مهمة واحدة هي إنجاح العملية التكوينية. وهذه العناصر هي :

- المتكون (المتربص).
- المكون .
- المادة العلمية.
- بيئة التكوين.
- أساليب التكوين.(رزيقة،2010)

1.1أنماط التكوين المهني :

للتكوين المهني أربع أنماط تتباين في منهجيتها، وفي أساليبها وفي طرق التكوين الخاصة بها وتتمثل فيما يلي: التكوين الإقامي: ويقام هذا التكوين في مراكز ومعاهد متخصصة ،ومن شروطه الأساسية هو الحضور اليومي للشباب المتكون من أجل التلقي المباشر للتكوين النظري والتطبيقي معا.

التكوين عن طريق التمهين : يتم هذا النوع من التكوين داخل المؤسسات و الورشات الانتاجية العمومية أو الخاصة .وطبيعة هذا التكوين تطبيقي عملي ميداني .

التكوين عن بعد : يتم هذا النمط من التكوين عن طريق المراسلة ، ويشمل تلك التخصصات التي ليست بحاجة إلى ورشات متخصصة من تطبيق نظرياتها ، ويمكن للشباب المتكون أن يتكون فيها عن بعد ومن مكان إقامته .مع إمكانية تنظيم دورات تكوينية داخل المراكز تكوين قصيرة المدة ومركزة . فإلى جانب الدراسة الذاتية للمتكونين فهم يتابعون حصصا في المراكز المتخصصة يشرف عليها مؤطرين مؤهلين من هذه المراكز .

التكوين عن طريق الدروس المسائية : وهذا النوع من التكوين موجه بالدرجة الأولى إلى العمال الذين يرغبون في تحسين وضعيتهم المهنية ،وتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم المعرفية والتطبيقية.(رزيقة،2010).

2.1واقع التكوين المهني في الجزائر :

تتخذ الجزائر من قطاع التكوين المهني أحد الركائز الأساسية التي تسعى من خلاله إلى ضمان التنمية الوطنية الشاملة، على اعتبار أنه يعمل على الاهتمام بالرأس المال البشري وخاصة الشباب منه، والذي تتمتع الجزائر بنسبة كبيرة منهم، ويعمل كذلك على تزويد المجتمع الجزائري باليد العاملة المؤهلة والتي يمكنها أن تساهم مساهمة مباشرة وفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد عرف قطاع التكوين المهني بالجزائر عدة مراحل منذ الاستقلال 1962 إلى غاية يومنا هذا، وقد كان هذا القطاع حاضرا في كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الجزائر في مختلف مراحلها. حيث مثل عاملا رئيسيا ومشاركا فاعلا في إنجاح تلك السياسات الاقتصادية بدءا بالاقتصاد الموجه، ووصولا إلى الاقتصاد الحر الذي يطبع الواقع الاقتصادي المعاصر للدولة الجزائرية. (غياث ،التربية والتكوين بالجزائر 1992)، وعليه فقد اهتمت الدولة الجزائرية الحديثة بقطاع التكوين المهني وذلك بمحاولة ربطه بكل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها في المراحل الأخيرة." ولقد تمخض عن ورشة الإصلاح العديد من الإجراءات منها إعداد مخطط للإصلاح يرمي على توفير الوسائل الضرورية للجهاز الوطني للتكوين، حتى يتسنى له التكيف مع التحولات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية التي شرعت فيها البلاد.(محمد ،1997)، والتي يمكن تحديد مجالاتها بما يلي :

- تحديد دور تحديد دور المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين ودعمه عن طريق إنشاء آليات للتدخل حول المسائل المتعلقة بالتكوين على مختلف المستويات.
- إنشاء مؤسسات للتكوين في القطاع الخاص.
- تحديد وضبط المهام المسندة إلى قطاع التكوين المهني .(المجلس الوطني الاقتصادي، لجنة علاقات العمل، 1999).

إن دخول الجزائر في مجال الاقتصاد سوق فرض على قطاع التكوين المهني فتح مجاله أمام الخواص قصد الاستثمار فيه، وقد تجسد ذلك منذ سنة 1991، بصدور نص تشريعي تنظيمي وهو المرسوم رقم 91-141 المؤرخ في 11 مايو 1991، ويعدله المرسوم 2001- 419 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001، والذي يقنن وينظم كيفية سير وتسيير المؤسسات الحرة أو الخاصة للتكوين والتي تكون من تأسيس شخص طبيعي أو معنوي. وذلك قصد منح دروس تكوينية بمقابل نقدي أو بالمجان، بشرط أن تستقبل المؤسسة عشرة مسجلين لمزاولة التكوين فيها. وتخضع هذه المؤسسات التابعة للقطاع الخاص للرقابة والتفتيش التقني والتربوي من طرف المصالح المختصة التابعة للوزارة الوصية.(منير، 2014).

3.1هياكل و مؤسسات التكوين المهني بالجزائر:

يتشكل نظام التكوين المهني في الجزائر من ثلاث شبكات تتضمن كل شبكة مؤسسات تكوينية و هي ممثلة كالتالي شبكة المؤسسات العمومية للتكوين المهني.

- شبكة مؤسسات العمومية التابعة للقطاعات الوزارية المختلفة.
- شبكة المؤسسات التكوينية التابعة للشركة الاقتصادية (توفيق ،2011).

ويضم قطاع التكوين المهني في الجزائر عدة مؤسسات متخصصة تقع تحت وصاية وزارة التكوين المهني منها:

- مراكز التكوين المهني CFPA.
- المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني ENSFP.
- المعهد الوطني للتكوين المهنيINFP.
- معاهد التكوين المهني IFP.
- مراكز الدراسات والبحث في المهن والمؤهلات CERPEQ.
- المعهد الوطني للتطوير وترقية التكوين المتواصل INDUFOC.(منيرة، 2012) .

2.التكوين المهني في التمثلات الاجتماعية للمجتمع الجزائري:

إن طبيعة التمثلات التي يحملها المجتمع الجزائري تجاه قطاع التكوين المهني ، لها تأثيراتها الإيجابية والسلبية على مدى قبول أو رفض الشباب الجزائري وعائلاتهم للتوجه إلى قطاع التكوين المهني من أجل الاستفادة من تكوين وتعلم حرفة تسمح له بالانخراط في الحركية الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

وإذا أردنا التطرق إلى خصوصية النظر التي يحملها المجتمع الجزائري تجاه هذا القطاع، فعلينا أولا أن نسجل أن التوجه أو توجيه الشباب نحوه لا يكون إلا بعد أن تعلن المدرسة فشل هذا الشاب أو الشابة في المسيرة التربوية، وبدل أن تكتب له عبارة "راسب " أو "مطرود".

يعوضها نظام التربوي بعبارة" يوجه إلى التكوين المهني"، ولكنه تبقى تحمل إيحاءات الفشل والرسوب وطعم الطرد من المدرسة. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الأسرة الجزائرية لطالما حرمانها من التعليم، أصبحت تحصر نجاح أبنائها اجتماعيا في نجاحهم مدرسيا. لذا فهي توفر كل شيء من للناجح مدرسيا وتحتويه وتغدق عليه كل معاني العاطفة والإهتمام. وأما من ثبت فشله الدراسي من الأبناء، فيكاد تلتصق به صفة الفشل والإخفاق ليس فقط في المجال الدراسي، بل يعمم ذلك على كل مناحي حياته الاجتماعية.

وبناء عليه، فالمجتمع الجزائري يحمل تمثلا سلبيا ونظرة دونية لقطاع التكوين المهني، فهو يعتبر" المكان الذي يحوي مجموعة من الفاشلين في النظام التربوي العادي ، وأن التخصصات الموجودة فيه كالحرف اليدوية تسبب أولادهم يتحصلون على عمل مرتبط بالتعب و الوسخ، والتي تعرض أولادهم للاحتقار في المجتمع حسب نظرتهم . "(رزيقة،2010).

وعليه فالأولياء ينفرون من قطاع التكوين المهني ويعتبرونه إخفاقا لهم ولأولادهم، لذا تراهم يصرون على بقاء أولادهم في النظام التربوي العادي حتى ولو كان ذلك بإعادة السنوات المتكررة.

وحتى بعد أن تضطرهم الظروف إلى تسجيل أولادهم في نظام التكوين المهني، فهم يختارون لهم تخصصات نظرية مثل الإعلام الآلي، المحاسبة، السكرتارية على حساب التخصصات الحرفية اليدوية منها و الصناعية . وهذا ما يرسخ تلك النظرة الدونية لنظام التكوين المهني ويؤكد فكرة أن التكوين المهني للفاشلين فقط والمطرودين والمتسربين مدرسيا.

إن هذا التمثل السلبي وهذه النظرة الدونية التي يحملها المجتمع الجزائري بكل فئاته لنظام التكوين المهني تجعل الأبناء ينفرون من مزاولة تكوينهم به، ويفضلون البقاء في الشارع وتحمل آفة الفراغ، على أن ينخرطوا في تعلم حرفة يدوية أو مهنة صناعية، تجعل منهم أفرادا ناجحين وإيجابيين اجتماعيا واقتصاديا.

ومن جهة أخرى، تساهم المؤسسات الاقتصادية والحرفيين الخواص في تكريس هذه النظرة الدونية لنظام التكوين المهني، وفي تنفير الشباب منه، وذلك من خلال اعتبار ذلك الشاب المتربص والمتكون مجرد يد عاملة رخيصة أو في أغلب الأحيان مجانية، يجب استغلالها في جميع الأعمال، سواء تلك التي تمت بصلة إلى التكوين أو التي لا تمت بصلة إطلاقا إلى هذا التكوين، مما يشعر الشاب بالاستغلال، فيزيد من هذا التخصص أو ذاك ، وهذا ما تفسره ارتفاع نسبة المتسربين أيضا من قطاع التكوين المهني، دون الحصول على شهادة تثبت تمكنه من هذا التخصص أو ذاك .(غياث ،التكوين المهني والتشغيل بالجزائر،2006).

وإستنادا على ما سبق، بيانه أن التمثلات السلبية التي يحملها المجتمع الجزائري تجاه نظام التكوين المهني هي العائق الاجتماعي الأول والرئيسي الذي يمنع الشباب المتسرب مدرسيا في أن يفكر في الانخراط في مسار التكوين المهني، وتمنع كذلك قطاع التكوين المهني من أن يجسد استراتيجيته في إدماج وإعادة إدماج الشباب المتسرب مدرسيا اجتماعيا واقتصاديا. وحتى حين يضطر الشاب تحت سلطة ظروف اجتماعية أو أسرية تدفعه إلى الالتحاق بهذا النوع من التكوين، يبقى الشاب متأثر بتلك النظرة الدونية وذلك التمثل السلبي الذي تشربه نفسيا واجتماعيا منذ تلك اللحظة التي وسم فيها بالفشل الدراسي. وحتى بعد نجاحه اجتماعيا بتلك المهنة التي اختارها مكرها، ومكنته من يحقق لنفسه مكانة اجتماعية وأن يوفر كل ضروريات الحياة، تبقى تلك التمثلات حاضرة في ذهنه ويتم استدعاؤها والتأثر بها كل ما تعلق الأمر بتوجيه أبنائه اجتماعيا. فتراه يحاول جاهدا ابعاد أولاده عن مهنه وحرفته، ويصركما يصر المجتمع أجمع على أن النجاح الاجتماعي هو فقط النجاح المدرسي.

1.2دور قطاع التكوين المهني في الادماج الاجتماعي للمتسربين مدرسيا :

يضطلع قطاع التكوين المهني إضافة إلى مهامه الإدارية و التكوينية بمهمة أخرى لها طابع اجتماعي ، تتمثل في أنه يعمل على إعادة إدماج الشباب المتسرب مدرسيا في الحياة الاجتماعية ، و ذلك بإخراجهم من دائرة الفاشلين اجتماعيا على اعتبار أنهم لم يتمكنوا من التأقلم و من التوافق مع المشروع المدرسي ، فأصدر حكمه عليهم بالفشل و أخرجهم إلى الشارع . مما يجعل منهم خزان بشري حي لكل سلوك منحرف ، و لكل آفة اجتماعية سلبية تكلف المجتمع الكثيرمن الجهود المادية والمعنوية، حتى يتمكن من التخلص منها، ولكن دون جدوى. وفي تقديرنا للوقاية من الآفات الاجتماعية السلبية التي تنخر المجتمع، وجب أولا تخفيف منابعها البشرية، من خلال وضع سياسات اجتماعية واقتصادية وتربوية تضمن للشباب البقاء في دائرة التعلم، والمؤسسة التربوية أو التكوينية، وضرورة التوقف عن السياسات الحالية. ومن هنا يقتضي هذا الوضع انتهاج مسار إدماج جديد و ناجع يساعد هؤلاء الشباب على التكيف مع التحولات الحديثة والمتسارعة، ويرسخ سلوك المواطنة لديهم."(رزيقة ،2010).

وعلى ضوء ما تقدم يجب على المجتمع يجدد في إستراتيجيته ،وأن يطور من أساليبه حتى يتمكن من مجابهة ظاهرة التسرب المدرسي. وأن يجعل من إدماج هؤلاء الشباب المتسربين مدرسيا هدفا رئيسيا له، وهذا من خلال توظيفه لكل إمكانياته البشرية والمادية، وكذلك لمختلف المؤسسات الاجتماعية، التربوية، الإعلامية والاقتصادية، وتبني استراتيجية جديدة ترتكز على النقاط الآتية:

1. ضرورة العمل على التخلص من تلك النظرة الدونية، وذلك التمثل السلبي الذي يحمله المجتمع تجاه قطاع التكوين المهني. إذ أنه على المجتمع كافة أن يتجند من أجل تغيير تلك التمثلات السلبية وتلك النظرة الدونية للقطاع. وهذا بتسطيرسياسة

شاملة ومتكاملة يشترك في تجسيدها الجميع دون استثناء أسرة، مدرسة، مؤسسة، إعلام... إلخ، حتى نتمكن من بناء نظرة سوية وتمثل إيجابي لنظام التكوين المهني لدى الشباب المتسرب مدرسيا، بصفة خاصة، ولدى المجتمع بصفة عامة.

2. التأسيس لعلاقة جديدة بين المنظومة التربوية ونظام التكوين المهني،" فقد ظلت منظومة التكوين المهني إلى عهد قريب موازية للتعليم العام ومستقلة عنه، ولا يتجاوز الارتباط المؤطر قانونيا بينهما حلقة التوجيه عند نهاية المراحل التعليمية، ومن أجل ولوج مستوى التأهيل المهني، وهي العلاقة التي أبانت تقييمات عدة عن قصورها في التقريب بين المنظومتين."(حابا ،2015).ومن هذا المنطلق، فنظام التكوين المهني يجب أن ينسجم مع أهداف السياسة التربوية، بل يجب أن يصبح امتدادا طبيعيا للمنظومة التربوية،" فبالنظر للقيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها التكوين المهني لتجاوز بعض ثغرات التعليم العام، نعتبر أن دمج قطاع التكوين المهني في المنظومة التربوية إجراء ذي أولوية في المرحلة الحالية، وهو اختيار يستمد راهنيته من الاستجابة المفترضة لهذا النوع من التكوين والتعليم المهنيين...، مما يسهل ولوج الشباب وتطوير إنتاجيتهم ودعم قابليتهم للتشغيل، من خلال تملكهم من للكفايات التقنية والمهنية، إلى جانب الدعم الذي يمكن أن تقدمه هذه المسارات التعليمية لاقتصاد المعرفة تحقيقا للدينامية الاقتصادية. "(حابا، 2015).

3. ومن جهة أخرى، وعملا على نجاح قطاع التكوين المهني، وحتى يضمن إقبال الشباب المتسرب دراسيا إلى نظامه التكويني، فيجب على أنظمة وتخصصات التكوين المهني أن تنفتح على محيطها السوسيو الاقتصادي، وأن تتواكب برامجها التكوينية مع متطلبات السوق الوطنية والمحلية للشغل. ولن يتأتى ذلك إلا من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التقنية نذكر من بينها ما يلي:
4. تنظيم الزيارات الدورية للتلاميذ إلى مؤسسات التكوين المهني، وهذا بغية تعريفهم بمختلف التخصصات وتقريبهم منها، وكذلك كسر حاجز لرفض النفسي والاجتماعي لهذا القطاع.
5. ضرورة أن تتوافق التخصصات التكوينية مع الطبيع المحلي لكل منطقة. فمثلا، التخصصات فلاحية في المناطق ذات الطبيعة الفلاحية، وتخصصات ميكانيكية في المناطق التي تنتشر فيها الصناعة الميكانيكية، وتخصصات الصيد البحري في المناطق الساحلية... إلخ. وذلك لأن الشباب يمارسون أنشطة مهنية بحكم الوراثة والممارسة اليومية، على اعتبار أنها مهنة الأسرة وهم يمارسونها منذ الصغر.

6. ضرورة انسجام البرامج التكوينية مع الاحتياجات العصرية للمجتمع، ومع متطلبات سوق الشغل الحديثة، مما يحفز الشباب المتسرب مدرسيا على الإقبال على التكوين، وهو مطمئن على مستقبله المهني والاجتماعي .مثل الصناعة الإلكترونية الدقيقة، أو ميكانيك السيارات الحديثة، التي أصبح يغلب عليها الإلكترونيك أكثر من الميكانيك التي كانت تستعمل في السيارات سابقة، وإلى غير ذلك من التخصصات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية الحديثة.

الخاتمة :

يحتل قطاع التكوين المهني مكانة هامة في البناء الاجتماعي، نظرا لما يقوم به من دور رئيسي في تثمين الرأس المال البشري وإعداده للحياة الاقتصادية. وخاصة عندما يتعلق الأمر بأولئك الشباب الذين لم يستطيعوا التوافق مع المشروع المدرسي، وخرجوا منه أو أخرجوا لسبب أو لآخر، بدون أن يتحصلوا على ما يساعدهم على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وعلى قطاع التكوين المهني أن يوجه سياساته ويسطر برامجه من أجل استيعاب العدد الكبير من هؤلاء الشباب (المتسربون مدرسيا)، وعليه العمل على إعادة إدماجهم في منظومته التكوينية، وبالتالي إعطائهم فرصة ثانية حتى يتمكنوا من الانخراط الإيجابي في الحياة الاقتصادية للمجتمع الذي ينتمون إليه.

غير أننا سجلنا بعض المعيقات الرئيسية التي تؤثر سلبا على الدور الهام الذي يقوم به قطاع التكوين المهني. وهذه المعيقات تتمثل أولا في تلك النظرة الدونية، وذلك التمثل السلبي الذي يحمله المجتمع تجاه قطاع التكوين المهني، على اعتبار أنه يجمع الفاشلين دراسيا والمطرودين من النظام التربوي، والذي يربط المجتمع الجزائري النجاح فيه بالنجاح الاجتماعي. فبدون التخلص من هذه النظرة الدونية وذلك التمثل التي التصقت بالقطاع، فلن يتمكن من أداء المهام الموكلة عليه اجتماعيا واقتصاديا.

وقد سجلنا كذلك المكانة الإدارية والسياسية المتدنية لقطاع التكوين المهني في البناء الإداري للدولة الجزائرية، وهذا ما تجسده ضعف الميزانية المالية المخصصة له، والتي لا تتوافق مع المهامة الكبيرة التي ينتظر أن يحققها بنجاح. وهذا ما جعل القطاع ضعيف في اهتمامه بالأمور البيداغوجية ،وفي تسطيره للبرامج التكوينية التي تتوافق مع احتياجات الشباب المتسرب مدرسيا، النفسية والاجتماعية قبل الاقتصادية والمهنية.

وعليه خلصت المداخلة إلى ضرورة ربط جسور التواصل والاتصال بين قطاع التربية الوطنية وقطاع التكوين المهني، وأن يعد التكوين المهني امتداد طبيعي للتربية الوطنية، وأن توضع سياسات تجعل من الانتقال بين القطاعين أمرا سلس وطبيعيا. كما يجب تجنيد كل المؤسسات الاجتماعية الرسمية مثل المدرسة، الإعلام، وغير الرسمية مثل الأسرة، للتخلص من تلك النظرة الدونية، وذلك التمثل السلبي، الذي يعد أهم العوائق الاجتماعية في طريق نجاح قطاع التكوين المهني في استيعاب وإدماج الشباب اجتماعيا واقتصاديا.

قائمة المراجع:

- إبراهيمي عبد الله.(فبراير، 2005). دور التكوين في تثمين وتنمية الموارد البشرية. مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات 2-9.
- أحمد قرارود. (2014). العوامل البيداغوجية وأثرها على التسرب المدرسي، ماجستير جامعة البليدة 2، الجزائر. المجلس الوطني الاقتصادي، لجنة علاقات العمل. (1999). مشروع تقرير حول التكوين المهني.
- بالقاسم، سلاطنية، (11 ،2010). التكوين المهني والتنمية- رؤية إمبريقية عن كيفية طرح ومعالجة مشكلات بحث في علم الاجتماع-، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، صفحة 2.
- بن سالم محمد، (1997). مساهمة في التفكير حول منظومة التكوين المهني، المجلس الأعلى للتربية.
- بوفلجة غياث.(1992)، التربية والتكوين بالجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوفلجة غياث. (2006)، التكوين المهني والتشغيل بالجزائر. الجزائر، دار الغرب.
- حميدة جرو. (2015)، مواءمة استراتيجية التكوين المهني لمتطلبات الشغل من وجهة نظر إداريي وأساتذة التكوين المهني بولاية بسكرة. ماجستير جامعة بسكرة، الجزائر.
- سامي توفيق. (2011)، مدى تحقيق مؤسسات التكوين المهني في مدينة سطيف. جامعة فرحات عباس، الجزائر.
- سلطانية بالقاسم. (1996).التكوين المهني وسياسة التشغيل. دكتوراه دولة. جامعة قسنطينة2، الجزائر.
- سلامي منيرة. (2012). دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية .مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ،الصفحات 152-154.
- شنافي رزيقة(2010). دور التكوين المهني في اندماج الشباب في المجتمع الجزائري. ماجستير جامعة الجزائر2، الجزائر.
- عقيد محمد جمال برعي.(1968). التخطيط للتدريب في مجال التنمية. القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة.
- عقيد محمد جمال برعي. (1970). فن التدريب الحديث في مجالات التنمية.القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.
- علي أحمد السيد علي.(2001). سياسات عامة لربط مخرجات التكوين التقني والمهني واحتياجات سوق العمل. دور منظمات أصحاب الأعمال في تضييق الفجوة بين مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل، (الصفحات 9-11) .القاهرة.
- فخر الدين القلا.(1977) .مستوى التعليم الابتدائي و انعكاساته على مشكلة الأمية.القاهرة :الشركة المصرية للطباعة و النشر .
- قويجيل منير.(2014) .سياسة التكوين المهني وسوق العمل في الجزائر . جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر .
- محمد حابا .(12ماي, 2015).دمج التعليم العام و التكوين المهني في المدرسة المغربية.توجيه برس.
- نصر الله عمر.(2004).تدني مستوى التحصيل و الانجاز المدرسي اسبابه و علاجه .عمان :دار وائل للنشر و التوزيع .
- واضح العمري.(.2006) .مدى تأثير التكوين المهني الإقامي على التصورات الذهنية للمترصين .ماجستير . جامعة سطيف ، الجزائر.